النظرية العاملية
وبناء الجملة الاسمية

الباحث عبد الحفيظ اشريطية
طالب باحث، أستاذ السلك الثانوي
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس– فاس

ملخص

تعد النظرية العاملية في النحو العربي من أهم النظريات النحوية، وقد تم تطويرها في إطار التفكير النحوي العربي منذ القرون الأولى للدراسات اللغوية، خاصة سيبويه والزمخشري. تقوم النظرية على مفهوم "العامل" الذي يعدّ الأساس في تحديد العلاقات النحوية داخل الجملة، ووفقا لهذه النظرية؛ يفسَّر ارتباط الكلمات داخل الجملة من خلال وجود عناصر تحدث أثرا نحويا على الكلمات التالية لها أو المجاورة لها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور علامات إعرابية أو تغييرات لغوية معينة.

Abstract

The theory of agency in Arabic grammar is one of the most important grammatical theories. It was developed within the framework of Arabic grammatical thought since the early centuries of linguistic studies, particularly by Sibawayh and al-Zamakhshari. The theory is based on the concept of the « agent, » which is considered the foundation for determining the grammatical relationships within a sentence. According to this theory, the connection between words within a sentence is explained through the existence of elements that have a grammatical effect on the following or adjacent words, leading to the appearance of diacritical marks or specific linguistic changes.

مقدمة:

قدم النحاة دراسة تركيبية حول الجملة من المبتدأ والخبر، باعتبارهما الموقع الذي يتحدد فيه التجرد للإسناد، لأنه وكما نعلم، سواء احتفظ المبتدأ بموقعه لفظا أو تأخر، حذف أم لم يحذف، سيظل موقعه الإعرابي محددا، والعمل بالرفع ثابت عليه، رغم اختلاف النحاة، وخاصة نحاة البصرة والكوفة حول رافع كل من مبتدأ والخبر، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر وأن الخبر يرفع المبتدأ، فهما إذن يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، أما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلا أنه يرتفع بالابتداء وحده. وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وآخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ فقط. والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

1. العمل والإسناد في الجملة الاسمية

قال ابن يعيش: ذهب سيبويه وابن السراج، إلى أن المبتدأ والخبر، هما الأصل، والأولى في الاستحقاق الرفعُ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما. وذلك لأن المبتدأ يكون معرّىً من العوامل اللفظية، وتعرّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره.[1] والذي عليه الخليل بن أحمد والزمخشري[2]، أن الفاعل هو الأصل، لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب. إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها لوقع لبس. فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، اللّذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا. ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه، بل لضرب من الاستحسان، وتشبيهه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه.[3] اللهم إذا تعلق الأمر بالتقديم والتأخير، فإن رفع الفاعل حينها واجب.

لقد شهدت مرحلة وضع الأبواب الكبرى للنحو خلافا في مقولة الأصل والفرع، خاصة والأمر مرتبط بنظرية العامل، التي سارت على هديها خطى النحاة، وبإيحاء منها كانوا يضمون جزئيات الباب الواحد إلى بعضها، ويؤلفون بين الباب وغيره تقديما وتأخيرا، على ضوء ما يمنحه كل باب من دروس الأعمال[4]. ففي باب المرفوعات مثلا، اختلفت آراء النحاة حول أصل المرفوعات، المبتدأ أم الفاعل؟ فقدم فريق منهم الفاعل على المبتدأ، فكان هو الأصل عند الأكثرين، كما ذكر ابن اياز البغدادي، وحدّه: ما أسند الفعل التّام، أو شبهه إليه، مقدما عليه[5]. وحجّتهم في ذلك، أن الفاعل معمول لأقوى العوامل وهو الفعل. وقوته تتجلّى في أنه عامل لفظي، وفي أنه محتفظ بأصل (رتبة العامل قبل رتبة المعمول).

والنحاة يقصدون بهذا ولا شك؛ التقدم في الوجود ثم في الموقع. وقد يتساهل في التقدم الثاني. فلا يُحفظ، لكن التقدم الوجودي استدعاء عقلي وفريضة منطقية. فمن المستحيل أن يتأخر المؤثر عن متأثره وجودا، وهو علته وسببه. يفصل ما بين التقديمين أن الأول نظري تجريدي، وهو أساس في نظرية العامل عند من يفهمونها فهما عليا، وأن الثاني تقدم تركيبي به ينظر النحاة فيما حقّه أن يتقدم وما حقّه أن يتأخر.[6]

أما الفريق الثاني وإن كان لا يختلف مع أصل الرتبة، فإنه يعطي الأصالة للمبتدأ تبعا لسيبويه، ووجه ذلك أن المبتدأ مبدوء به الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه (أي المبتدأ) عامل ومعمول، والفاعل معمول ليس غير،[7]رغم أن بعض النحاة يخالفون هذا المذهب ويضعون أصلا مفاده: أن لا تكون اللفظة عاملا ومعمولا في الأن نفسه، وهذا مخالف لقول قوم من البصرة، بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.

المبتدأ إذن هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة؛ نحو: (زيد قائم)، وقد يكون الخبر فعلا، نحو: (زيد ضرب) أو (يضرب)، وقد يحذف المبتدأ جوازا، لقيام قرينة تدل عليه، كقوله تعالى: ﴿فصبر جميل﴾[8]، أي: فصبري جميل. ويحتمل أن يكون تقديره: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَل). وحينئذ، يكون الخبر محذوفا، وحذف الخبر يكون جوازا في نحو قولك: (خرجت فإذا السبعُ)، أي فإذا السّبُع واقفٌ، أو مفاجئ أو نحوه، تدل عليه (إذا) التي للمفاجأة.

ووجوبا في نحو قولنا: (لولا زيدٌ لَهَلَكَ عَمْرُو)، أي (لولا زيدٌ موجودٌ). وسأقف بحول الله فيما يأتي مع موضوع الحذف في المبتدأ والخبر، وما وضعه النحاة الأوائل من مسوغات لهذا الغرض.

أما عن التقديم والتأخير في الجملة من المبتدأ والخبر، فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: (مغربي أنا). وإذا وقع بعد المبتدأ ظرف، أو جار ومجرور نحو، (عندك عمرو) و(وزيد في الدار)، كان الخبر مقدرا وهو (كائن) أو (مستقر) أو نحو ذلك.

وإذا أريدَ فصلُ المبتدأ عن الخبر لإزالة الالتباس، أوتي بالضمير المرفوع نحو: (زيد هو العالم)، و (الزّيدانِ هما العالِمان)، و (الزيدُونَ هم العالمونَ)، ويسمى الضمير هنا "حرف فصل"، وجوّزوا في مثل هذا أن يكون (هو) حرف فصل أو بدلا من زيد أو مبتدأ ثانيا، على حد قولهم: (زيدٌ ابنه ذاهبٌ)، وقد يكون المبتدأ مُؤوّلا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[9] فإن (تصوموا) مؤوّلٌ بمصدر تقديره (صيامكم)، وقوله (خير) خبر، ولهذا تسمى (أن) هذه مصدرية.

لقد اتفق النحاة على أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فأيهما قدّمت كان هو المبتدأ والآخر هو الخبر، لكنهم بنَوا ذلك على أمرٍ لفظي، وهو خوف الالتباس، حتى إذا قامت قرينة وأمن اللّبس جاز.[10] وحق المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرة إذا كان الخبر ظرفا أو جارّا ومجرورًا مقدمين عليه، نحو: (عندي درهمٌ) و(في الدارِ رَجُلٌ). أو وقع بعد حرف الاستفهام نحو: (هل رجلٌ ينصحُ لنا) أو بعد النفي، نحو قولهم: (ما صديقٌ يُقصدُ ولا كريمٌ يُحمدُ)، أو كان موصوفا، نحو: (رَجُلٌ صَالِحٌ خَيرٌ من رَجُلَين طَالِحَين)، أو مضافا إلى نكرة، نحو (عَدْلُ ساعةٍ خيرٌ من عِبادَةِ أَلْفِ شَهْرٍ). أو دعاء نحو: (سلامٌ عليكم) ونحو ذلك.

ثم إن المعرفة على أقسام، منها ما دلّ على مسمًّى بعينه، نحو: (زيد)، وهو العَلَم، ومنها الضمير، نحو: أنا وأنت وهو...، والمعرّف بأل، نحو: (الإنسان)، واسم الإشارة: هذا وذاك...، والموصول نحو، الذي والتي...، والمضاف إلى المعرفة نحو: (غلام الرجل حاضر). والنكرة هي ما دلّ على مسمّى شائع في جنسه نحو: رجل وكتاب[11]. وفي تأصيل المبتدأ والخبر، بين التعريف والتنكير قال الزمخشري في المفصل: والمبتدأ على نوعين: معرفة، وهو القياس، ونكرة؛ إما موصوفة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ﴾[12]، وإما غير موصوفة كالتي في قولهم: (أَرَجُلٌ في الدار أم امرأة) و(ما أحد خير منك).

قال ابن يعيش: اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الاختبارات، إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: (رجل قائم)، أو (رجل عالم)، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يُستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطَب، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم. فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة، فحقّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، ويكون الخبر هو النكرة، لأنك إذا ابتدأتَ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه،[13] فلا فائدة، لكونه ينتظر الذي لا يعلمه. أما إذا قلت: قائم، وحكيم...، فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه، حتى يشاركك في العلم، فلو عكست وقلت: (قائم زيد) فقائم منكور، لا يعرفه المخاطَب، فتجعله خبرا مقدما يستفيده المخاطب، ولا يصحّ أن يكون زيد هو الخبر، لأن الأسماء لا تستفاد، ولا يساوي المتكلم المخاطب، لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطَب، وإن كان المتكلم يعرفه.[14]

ولَمّا كان الابتداء بالنكرة أمرا مستقبحا فيما أُلِف من مبتدأ وخبر، كان تأخير المبتدأ أحسن من تقديمه، لأنه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فصلُح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علما أنه المبتدأ، قال تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾[15]، و ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[16]، فهذه الأسماء كلها جاز الابتداء بها، لأنها ليست إخبارا في المعنى، وإنما هي دعاء، فهي في معنى الفعل، كما لو كانت منصوبة، والتقدير(ليسلّم الله عليك) (وليلزم المطففَ الويلُ).[17] قال ابنُ السرّاج: "والمبتدأ يُبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، والفرق بينه وبين الفاعل، أن الفاعل مبتدأٌ بالحديث قبله"[18].

وقد خص النحاة التقديم والتأخير بدراسة دقيقة، رأوا من خلالها؛ أنه لا مانع من تقدّم الخبر على المبتدأ، إلا إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ؛ لأنه يُشكّل ويُلبسُ كما سبق الذكر، وكل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه، ونظير ذلك الفاعل والمفعول، إذا كان مما لا يظهر فيهما الإعراب، فإن التقديم والتأخير في ذلك غير جائز، نحو: (ضرب موسى عيسى)، وهو الأمر الذي يعرّض الجملة من المبتدأ والخبر كغيرها من أنماط الجمل في اللغة العربية، إلى ظاهرة الحذف والإعراب بالتقدير.

يكون النحاة بهذا، قد قدموا دراسة تركيبية حول الجملة من المبتدأ والخبر، باعتبارهما الموقع الذي يتحدد فيه التجرد للإسناد، لأنه وكما نعلم، سواء احتفظ المبتدأ بموقعه لفظا أو تأخر، حذف أم لم يحذف، سيظل موقعه الإعرابي محددا، والعمل بالرفع ثابت عليه، رغم

اختلاف النحاة، وخاصة نحاة البصرة والكوفة حول رافع كل من مبتدأ والخبر، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر وأن الخبر يرفع المبتدأ، فهما إذن يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، أما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلا أنه يرتفع بالابتداء وحده. وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وآخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ فقط. والمبتدأ يرتفع بالابتداء. وقد علل الكوفيون رأيهم السابق باعتمادهم على لزومية الإسناد وقسريته، وذلك بما رأوه من كون المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما عن الأخر، ولا يتم الكلام إلا بهما. وعليه فلا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا في الأن نفسه.

وذكر الأنباري في الإنصاف أنهم استشهدوا في رأيهم بالإتيان بنظير لذلك؛ قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسْنَى﴾19 فنصب (أيًّا) ب (تدعو)، وجزم (تدعو) ب (أيًّا)، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا، ورفضوا ما ذهب إليه البصريون من كون الابتداء عندهم هو التعري من العوامل اللفظية، أما البصريون فلجأوا في إثبات أن العامل في المبتدأ هو الابتداء إلى فكرة العامل، وقد اختلفوا في مفهوم الابتداء، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية، وقال فريق آخر هو التعري، وإسناد الخبر إليه.

المبتدأ والخبر إذن هما ركنا الجملة الإسمية اللذان لا تقام الجملة إلا بهما. وهما مرفوعان، لا غنى لأحدهما عن الآخر. تؤثر في رفعهما عوامل معنوية تتخلص في تجريدها من الأدوات الناسخة. وإسناد الخبر إلى المبتدأ. وعليه استحق كل منهما الرفع، واستحقا علامة الإسناد الأصلية. وهي الضمة، ومما يدل على ذلك ويؤكده، أنه إذا اختل شرط من الشرطين السابقين أي تجرد المبتدأ وأسناد الخبر إليه، فسرعان ما يتغير ترتيب الإسناد، وتتغير حركة كل من المبتدأ والخبر، اللذين لولا الإسناد لما تألّف الكلام منهما ولما حصلت منهما الفائدة،[20] وهذا ما سأفصّل فيه القول في الفصل الموالي بحول الله.

2. نظرية العامل؛ دراسة تركيبية

1.2. نظرية العامل والنحو

إن أجود ما يمكن أن استهل به هذا المبحث هو كلمة للدكتور مصطفى بن حمزة، أقرّ فيها أن " بحث نظرية العامل هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النحو العربي، فنظرية العامل ليست نظرية تتناول بابا نحويا معينا، تنتهي أهميتها بالفراغ منه، وإنما هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية ابتداء من تعريف الكلمة إلى تناول التركيب "[21]. ولا شك أن نظرية العامل – ونحن ندرك مدى حاجتنا إلى تأصيلها – ترتبط بالإعراب، وعليه فإنه لا ضير في أن أستهل مبحثي هذا برصد علاقة نظرية العامل بالإعراب.

تتميز اللغة العربية بخاصية الإعراب، وهي ظاهرة تحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة، وذات أثر فعّال في بناء النظرية النحوية، فقد اتخذ النحاة منها قاعدة بنوا عليها قواعدهم، وجرّدوا على هدي منها أصولهم، وشكلوا باعتمادها بنية نظريتهم النحوية. وإذا محصنا في مفهوم الإعراب وجدناه استجابة لأمرين، لفظي ومعنوي، فعلى الأول قال ابن جني: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه)، و (شكر سعيد أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا[22] واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[23]. أما على الثاني – أي المعنوي– فيقول ابن هشام الأنصاري: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة"[24].

واضح مما سبق، تفاوتُ الحديث واختلافهما باختلاف زاوية النظر، فالنحاة حين جعلوا الإعراب يبنى على المعاني، كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما في إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر الألفاظ[25].

2.2. تأصيل نظرية العامل

نظرية العامل إذن نظرية نحو وإعراب، بيد أن التأصيل لها يصطدم بمجموعة من الأقوال المختلفة، وهذا أمر ضروري – يقول الدكتور مصطفى بن حمزة – لغياب النصوص الأولى التي يمكن الارتكاز عليها، وقد كان مؤرّخو هذه النظرية بين أن يعتمدوا على الأثر المادي فينسبوا القول إلى الكتاب، والكتاب نفسه يحيل على الخليل، وبين أن يستدلوا على قِدم النظرية من مجرد الروايات والاستنتاجات، فينسبوا القول إلى أبي إسحاق وأبي الأسود الدؤلي[26].

فكان الدكتور شوقي ضيف من الذين نسبوا نظرية العامل إلى الخليل وسيبويه، بقوله: "إن كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي تثبت أصول نظرية العامل[27] ومدّ فروعها وأحكمها إحكاما، بحيث أخذت صورتها التي تثبت على مرّ العصور، فقد أرسى قواعدها العامة، ذاهبا إلى أنه لا بدّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم، من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة[28].

إن محاولة تحديد أولية نظرية العامل ترتبط أشد الارتباط وأقواه بتحصيل طبيعة العامل، فإذا اقتنعنا بأن نظرية العامل من مسلمات المنطق الطبيعي ومن أثار الملاحظة، كان لنا بعد ذلك أن ننسبها إلى أقدم نحوي في تاريخ النحو، كما فعل الدكتور شوقي ضيف، أما إذا فهمت النظرية على أنها أثر للدرس النحوي الفلسفي، فإن هذا يستدعي طبعا تأخير القول بها إلى فترة وضوح المفاهيم الفلسفية عند العرب[29].

إن كان تأصيل نظرية العامل قد تفرق بين رأيين؛ يقول الأول بأن أصلها قدماء النحويين، والثاني أنها أثر للدرس النحوي الفلسفي، فيكفي الإدلاء بشهادة القدماء والمحدثين معا نحاة ومناطقة، بأن المنطق نحوٌ، ولكنه مفهوم بالعربية والنحو العربي منطق ولكنه مسلوخ من العربية[30].

إن الدليل على منطقية النحو العربي، قصب السبق الذي حازه النحاة الأوائل؛ الخليل بن أحمد وسيبويه، في حديثهم عن العمل والعامل والمعمول وشروطه وأشكاله، وجردهم لمجموعة آراءٍ ونظرياتٍ لا يجرؤ أحد أن ينعتها بالعامة والفضفاضة، بل كانت في بعض الأحيان دقيقة جدا. ومن الطبيعي أن هذه الآراء لم تنشأ فجأة جاهزة متكاملة، وإنما سبقتها إرهاصات ومحاولات كان لا بد منها. ومن التحديدات غير الصريحة لنشوء العامل ما نجده عند الدكتور تمام حسان في الأصول وعند أحمد سليمان ياقوت في ظاهرة الإعراب، فقد ذهب إلى أن ابن أبي إسحاق الحضرمي أول من جاءت على لسانه لوازم العمل[31].

خلاصة القول إذن، مهما تعددت الأقوال والآراء في تأصيل نظرية العامل، فإنها لب اللغة العربية ونواة نحوها، نابعة منها، ومن خلال دراستها، والقول بها واستنباطها ليس رهينا بعلوم الفلسفة فحسب، بل بالتمعن في جوهر النحو العربي. ثم إن دراسة العامل في حقيقتها مقدمة ضرورية، ومدخل منهجي للنظر في المسائل النحوية، وهي في الآن نفسه كما قال بعض النحاة خاتمة الدرس وملخصه – طبعا لأهميتها – فأوصوا المتعمق في النحو بأن ينصرف إلى تحصيل العوامل استجماعا لأفراد المسائل واستقطابا لها[32].

إذن فما هو العامل؟ وما أنواعه؟ وكيف يتم العمل في النحو؟

1.2.2. العمل والعامل لغةً

قال الخليل: عمل عملا فهو عامل: واعتمل: عمل لنفسه قال بعض الأعراب:

إنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْمَلُ *** إنْ لَمْ يَجِدْ عَلَى مَنْ يَتَوَكَّل[33]

وفلان يُعمل رَأيهُ وَرُمحهُ وَكَلامهُ ونحوه (عَمِلَ بِهِ)[34].

وزعم بعض أئمة اللغة والأصول أن (العمل) أخص من (الفعل)، لأنه فعل بنوع مشقة، قالوا ولذا لا ينسب إلى الله تعالى: وقال الراغب: العمل كل فعل يصدر من الحيوان بقصده، فهو أخصّ من الفعل.

والعمل حركة البدن بكله أو بعضه.

وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا، إذا دبّره بفهمه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه، واستعمله أي عمل به.

قال الأزهري: "عمل فلان العمل يعمله عملا، فهو عامل، قال: ولم يجئ. فعلت أفعل فعلا متعديا إلا في هذا الحرف[35]، وفي قولهم: هَبَلته أمه هبلا".

والعوامل: الأرجل، قال الأزهري: عوامل الدابة: قوائمها، والعوامل أيضا بقر الحرث والدِّياسة، وفي حديث الزكاة: {لَيسَ فِي العَوَامِلِ شَيءٌ}[36].

2.2.2. العمل والعامل اصطلاحا

العامل في العربية: ما عمل عملا ما، فرفع أو نصب أو جر، وقد عمل (الشيء)، وأحدث فيه نوعا من الإعراب[37].

والعامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وقد يقال: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم، لا مؤثرات بأنفسها[38]، والعامل ما به يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضِي للإعراب[39]، وقد حدد ابن السراج العوامل بأنها من أقسام الكلم الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، وما لا يعمل منهما[40]، وكل ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا[41].

والعامل أيضا؛ ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، فالمفرد المنصرف والجموع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا، وجمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة[42].

تقصّى النحاة الإعمال في النحو، واستطاعوا أن يفصلوا بين العوامل اللفظية والعوامل المعنوية، فحدّدوا لكل صنف ألفاظه وبيّنوا أحوال عملها، لأن محدث المعاني وإن كان قد نسبه بعضهم إلى المتكلم، واعتبره هو محدث العلامات، فقد أجمع جمهور النحاة على أن إحداث هذه العلامات هو اللفظ الذي بواسطته تقوم المعاني، ويسمى، عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعَلّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحدَ جزأي الكلام. وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء، إذ كلّ واحد منهما صار عمدة بالآخر[43].

وقد أبان ابن جنّي عن علة تسمية العامل لفظيا أو معنويا فقال: وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي، لِيُورُوك أن بعض العمل يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم[44].

اختلف النحاة في قضية العامل بين اللفظية والمعنوية، فكان منهم من أقرّ بوجود العامل المعنوي إلى جانب اللفظي، ومنهم من لم ير في العامل شيئا مستساغا، فلذلك عجبوا من أن يكون العامل معنى تجريديا، وهو مع ذلك يقدر على إحداث حركات ملموسة، الأمر الذي تصدى له ابن جني بإعلانه في (الخصائص): أن العامل اللفظي لا يعمل لأنه لفظ، وإنما يعمل لأنه تحمل المعنى، وعنده أن المعنى هو أكثر ما يعتبر في الإعراب[45].

فقد قال: "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولذلك كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب)لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل)، فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل[46].

استطاع النحاة تحديد الأبواب الكبرى للنحو بناء على نظرية العامل، فجعلوا المرفوعات أولا لأنها أركان الإسناد، وثنوا بالمنصوبات لأنها في الغالب فضلات، وختموا بالمجرورات لأنها تابعة في العُمَدية والفضلية لغيرها، وهو المضاف، فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: "قام غلام زيد"، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما في قولك: "رأيت غلام زيد"[47].

3.2. العوامل اللفظية

أ. الفعل: وضع النحاة الفعل أول عامل في المرفوعات؛ لأنه الأقوى لقدرته على رفع الفاعل ونائبه ونصب أكثر من مفعول في الجملة الواحدة، نحو قوله تعالى: ﴿رَجَعَ مُوسَى إلى قَومِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾[48]، وقد يفتقد نائب الفاعل فيكتفي بالظرف نحو: (جُلس أمامك)[49].

ب. كان وأخواتها: فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا، وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا.[50] ومن هذه العوامل ما يعمل دون شروط نحو: كان وظل وأصبح وأضحى وأمسى وبات وصار وليس وغدا، ومنها ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو ما شابه وهي أربعة: زال وبرح وفتئ وانفك، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيهِ عَاكِفِين﴾[51]، و﴿ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِين﴾[52]، ومنها ما يشترط أن تتقدم عليه (ما) المصدرية، نحو: ﴿وَأَوْصَانِي بالصَّلاةِ والزَّكاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[53].

ج. أفعال المقاربة وأفعال الترجي وأفعال الشروع: وتعمل عمل كان، إلا أن خبرها يكون دائما فعلا مضارعا، قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيتهَا يُضِيء﴾[54]، و ﴿عَسَى رَبُّكُم أن يرْحَمَكُم﴾[55]، وقال الشاعر:

وقَدْ جَعَلْتُ إذا قُمْتُ يثْقِلُنِي ثَوبِي فَأَنهَضُ نَهضَ الشّارِبِ السّكِرِ[56]

د. إن وأخواتها: أن، إن، لكن، ليت، ولعل، نحو قوله تعالى: ﴿إنّ الساعَةَ ءَاتِيَة﴾[57]، ولا يجوز تقدم خبرها عليها مطلقا، قال الشاعر:

كأني من أخبار (إن) ولم يجز له أحد في النحو أن يتقدما

عسى حرف جر من نداك يجرني إليك فإني من وصالك معدما[58]

ولا يجوز أيضا توسطه إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا نحو قوله تعالى: ﴿إِنّ في ذلك لعبرةً﴾[59]، و﴿إِنَّ لدينا أنكالا﴾[60]، و﴿كأنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنّدَة﴾[61]،وقال تعالى في سورة الشورى الآية (17) ﴿لَعَلَ السَاعَةَ قَرِيب﴾.[62]

هـ. لا النافية للجنس: وهي على ثلاثة أقسام، ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحًا﴾[63]، وزائدة فلا تعمل شيئا نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلّا تَسْجُدَ﴾[64].

ونافية فَتُهمَل إذا دخلت على معرفة، نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو)، أما إذا دخلت على النكرة فتعمل عمل (ليس)، وهو قليل. أو عمل (إن) بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين غير متقدم أحدهما عن الآخر[65].

والحروف نحو (إن) وحروف الجر، لا يجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه، ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو، إلا ما قد جاء في ضرورة الشعر، لا يجوز أن تقول: (زيد في اليوم الدار)، تريد: (زيد في الدار اليوم)، ولا ما أشبه ذلك، وقد أجاز قوم: (لست زيدًا بضاربٍ) لأن الباء تسقط، والقياس يوجب أن تضمر فعلا ينصب زيدا، تفسره ب (ضاربٍ)[66].

أما الحروف التي تدخل على الأفعال، فلا تتقدم فيها الأسماء وهي على ضربين: حروف عوامل، وحروف غير عوامل، فالحروف العوامل في الأفعال الناصبة، نحو: (جئتك كي زيدٌ يقول ذلك)، لا يجوز: ولا (خفت أن زيدٌ يقول ذلك)، ومنها الحروف الجوازم، وهي: لم ولما ولا التي تجزم في الأمر، لا يجوز أن تقول: (لم زيد يأتك)، لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو[67].

و. اسم الفاعل

لقد قرر النحاة أن مسوغ عمل اسم الفاعل هو مشابهته الفعل المضارع في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، لذلك يشترطون فيه دلالته على الحال أو الاستقبال ليتأكد تشبهه بالمضارع، وهم مع ذلك يجيزون عمله دالا على الماضي إذا كان مقترنا ب (ال) التي هي من أبرز علامات الأسماء، وحين ذلك يعتبرون (ال) موصولة، واسم الفاعل بعدها صلة، والصلة تأتي فعلا[68].

وقد فصل صاحب (الإيضاح في علل النحو) سبب عمل اسم الفاعل عمل الفعل فقال: (ضارب) تعمل عمل (يضرب)، كما أن (يضرب) أعرب لأنه ضارعه، فكذلك (ضارب) يعمل عمله لمضارعته إياه، فحمل كل واحد منهما على صاحبه، والمصدر الذي يكون بمعنى: (أن أفعل) و(أن يفعل) يعمل عمل اسم الفاعل؛ لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل، ولا يتقدم مفعوله على فاعله، لأنه لم يقو قوة اسم الفاعل، ولذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل.

والصفة المشبهة باسم الفاعل، هي أنقص مرتبة من المصدر، لأنها ليست توقع فعلا سلف منك إلى غيرك، وإنما فيما هو من سببها، وإنما جاز أن تعمل فيه، لأنها مشبهة باسم الفاعل، لأنها صفة كما أنه صفة، وأنه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث[69].

والحالة التي لا يعمل فيها المصدر حينما يكون مؤكدا، قال ابن فلاح في المغني: "المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره ب (أن) والفعل، فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم: سيقًا زيدا، ورعيًا له: وفيه وجهان:

أحدهما: أن العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تقدر بأن والفعل،

والثاني: أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل، وقيامه مقامه، ونظير هذا: زيد في الدار واقفا"[70].

4.2 العوامل المعنوية

أما جملة العوامل المعنوية المقول بها، فتختلف بين المصادر كثرة وقلة تبعا لاعتراف النحاة ببعضها وإنكارهم لبضها الآخر، فقد اقتصر الجرجاني في عوامله على اثنين هما: عامل الرفع في المضارع وعامل الرفع في المبتدأ والخبر، وعند صاحب الأشباه والنظائر ستة عوامل معنوية[71].

وسأقتصر في البداية على ما تكرر في المصادر النحوية دون أن يختلف فيه النحاة اختلافا كبيرا، وسأخص بالتفصيل رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع، ومن ثمة الإشارة إلى ما تفرق وما اختلف فيه من العوامل المعنوية.

1.4.2. الابتداء أو رافع المبتدأ:

الابتداء رافع المبتدأ أو الخبر[72]، ومعناه كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا، وكذا قال الجزولي، وقال عبد القاهر عن شيخه: هو مجموع تعرية وإسناد، وقال بعض المتأخرين: الأول أحسن لأن وصفه وجودي بخلاف الثاني. فإن أول وصفيه عدمي والآخر وجودي[73]. ولعل النحاة يقصدون بهذا التقدم في الوجود ثم في الموقع، وقد يتساهل في التقدم الثاني، فلا يُحفظ، لكن التقدم الوجودي استدعاء عقلي وفريضة منطقية فمن المستحيل أن يتأخر المؤثر عن متأثره، وهو علته وسببه.

وفي رافع المبتدأ أقوال، فقد قال آخرون أن المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار، وقال آخرون بأنه مرتفع بإسناد الخبر إليه، وعلى هذا تعليق أورده العكبري في تبيينه، أوضح فيه أن كلا القولين واحد، فإذا كان الأول يدل على أن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملا فيه كالفعل، وعلى أن كون الاسم أولا مسندا إليه، أصل في الجملة، فوجب أن يكون مرفوعا بذلك، كالفاعل، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوضعين. فإن ارتفاعه بما في النفس من معنى الإسناد هو معنى ارتفاعه بالابتداء[74].

2.4.2. رافع الفعل المضارع:

وهو وقوعه موقع الاسم، كقولك (مررت برجل يضرب) ألا تراه وقع موقع (ضارب) وناب عنه، فذلك الوقوع هو رافعه. ولكن قد يحتل الفعل الماضي موقع الاسم أيضا، وبه يبطل هذا الاستدلال نحو (زيد ضرب)، والجواب على هذا أن الفعل الماضي وإن كان قد وقع موقع الاسم هنا فإنه لم يرتفع.

يقول ابن إياز البغدادي: أجيب على هذا من وجهين:

أحدهما: أن العبدي نص على أن الماضي ناب عن المضارع لاشتراكهما في الفعلية، والمضارع ناب عن الاسم لما بينهما من المضارعة، وإذا كان كذلك لم يقع الماضي موقع الاسم.

والآخر: أن الوقوع إنما يؤثر بعد حصول المشابهة الموجبة لمجموع الإعراب، والماضي لم يشابه الاسم، فامتنع تأثير الوقوع لانتفاء شرطه[75].

ثم لأن العامل إنما يعمل الرفع والنصب والجر بعد أن يثبت للمحل استحقاق ذلك، والماضي لا يستحق الإعراب، فكيف يعمل فيه العامل؟

وذهب الكسائي إلى أن عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة، لأنها أدخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها، أما في الماضي والمصدر فلم يكن فيهما هذا الرفع، وعليه فاعتبار العامل المعنوي الخفي غير صحيح، وهذا قول أفسده النحاة بدليل أن الرفع لو كان حقيقة بحروف للمضارعة لكان باقيا بعد الناصب والجازم، لأن عامل الرفع هي حروف المضارعة، وهي موجودة بعد دخولها أيضا لكنه إذا دخل عليه الناصب أو الجازم لم يبق هذا الرفع[76].

وقال الفراء: رافعه خلوه من الناصب والجازم[77]، وزاد الأخفش عاملا معنويا آخر وهو عامل الصفة، لأنه قال: عاملها كونها تابعة لمرفوع أو منصوب أو مجرور، وسيبويه يرى أن العامل فيها هو العامل في الموصوف وهو الأجود[78].

غير أن الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، لأنه بني عليه ورافع الخبر هو المبتدأ، لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

وقيل العمل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا.

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر مترافعان، لأن كل منهما طالب للآخر ومحتاج له، وبه صار عمدة.

إلا أن هذا – عند البعض– غير ممكن إذا ما تم مراعاة بعض أصول النظرية العاملية.

الأول: أن اللفظة لا تكون عاملا ومعمولا في الآن نفسه، والثاني أن رتبة المعمول تأتي بعد رتبة العامل. وبها يضعف القول بالترافع لأن الترافع يلزم أن تكون رتبة كل منهما التقدم، ويجيب على ذلك النحاة بأن ذلك لا يضعف الترافع بين المبتدأ والخبر بدليل أدوات الشرط، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النصب، نحو قوله عز وجل: ﴿أيًّا ما تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾[79].

أما تقدم المبتدأ، فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه، وفرعا له، أما تقدم الخبر فلأنه محطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأننا إنما نبتدئ بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود، فهو متقدم في القصد[80].

خاتمة:

يمكن القول إذن؛ إن نظرية العامل هي أحد الركائز الأساسية التي بُني عليها النحو العربي، حيث سعى النحويون إلى تبرير وتفسير حالات الإعراب المختلفة للكلمات داخل الجملة، وقد انطلقوا في ذلك من مسلمة وهي أن كل حركة أو سكون في الكلمة مرتبط بوجود عامل نحوي. الأمر الذي يعكس عمق تفكير علماء النحو الأوائل وسعيهم لفهم آليات اللغة العربية بطرق تحليلية دقيقة. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجّهت للنظرية العاملية منذ القرن السادس الهجري مع ابن مضاء إلى بعض المعاصرين، تبقى نظرية العامل أداة هامة لفهم البنية التركيبية للغة، وتبرز قوة النحو العربي في تفسير الظواهر اللغوية والتراكيب النحوية المعقّدة.

الهوامش:

1 جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء السادس، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، منشورات مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1406هـ/1985م.ص 93

2 يرى الخليل أن جعل الرفع إعرابا للفاعل أولى من جعله إعرابا للمبتدأ لأننا نعرف من (زيد) و(قائم) المبتدأ من الخبر، فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد، فوجب أن يكون هو الأصل. وقال ابن يعيش في شرح المفصل (في ذكر المرفوعات):" ثم قدم – يقصد الزمخشري– الكلام على الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه..."

3 جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء السادس، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، منشورات مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1406هـ/1985م.ص 93

4 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ.. ص 32

5 ابن إياز البغدادي، قواعد المطارحة في النحو. تقديم وتحقيق الدكتور يس أبو الهيجاء وشريف عبد الكريم النجار وعلي توفيق الحمد، الطبعة سنة 1432هـ/2011، مطبعة دار الأمر للنشر والتوزيع، إربد– الأردن. ص 103

6 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص32

7 محمد صالح بن أحمد الغرسي، شرح السيوطي على الفية ابن مالك المسمى ب (البهجة المرضية)، مع حاشيته (التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية)، مطبعة دار السلام، الطبعة الأولى 1421هـ/2000م. ص 117.

8 سورة يوسف الآية 83

9 سورة البقرة الآية 184

10 أي جاز تقديم الخبر على المبتدأ رغم كونهما معرفتين

11 أحمد فارس الشدياق، غنية الطالب ومنية الراغب (دروس في الصرف والنحو وحروف المعاني). دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس.ص 53-54

12 سورة البقرة الآية 221

13 ابن يعيش، شرح المفصل، طباعة ونشر إدارة الطباعة المنيرية. جمهورية مصر (د.ت). ص 81-82

14 نفسه. ص 81-82

15 سورة مريم الآية 47

16 سورة المطففين الآية 1

17 ابن يعيش، شرح المفصل، طباعة ونشر إدارة الطباعة المنيرية. جمهورية مصر (د.ت). ص 86-87

18 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، الطبعة الثالثة 1417-1996، نشر مؤسسة الرسالة. الجزء الأول. ص 59

19 سورة الإسراء الآية 110

20 عماد الدين نايف محمد الشمري، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية، جامعة مؤتة قسم اللغة العربية وآدابها. (د.ت) ص 27- 28

21 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص 14.

22 أي نوعا.

23 أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية. (د.ت) الجزء الأول، ص 35

24 ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت (د.ت). الجزء الأول ص 39.

25 عبد الحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي دراسة وتركيب. مجلة جامعة دمشق– المجلد 18- العدد (3 و4) 2002. ص 4

26 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص 161.

27 في المدارس النحوية (العوامل).

28 شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة السابعة(د.ت). دار المعارف، القاهرة، ص 38.

29 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص 161.

30 محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. الطبعة الثانية 1429هـ/2008م، ص 179.

31 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص 158-159-160.

32 نفسه. ص 163.

33 أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدي مخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، الجزء الثاني. (د.ت) ص 153.

34 نفسه. ص 154.

35 وهو يقصد بالحرف: الفعل. (فعل عَمِلَ)

36 ابن الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، طبعة 1399هـ/1979م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الجزء الرابع ص 145.

37 محمد مرتض الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي هلالي، مراجعة عبد الله العلايلي وعبد الستار أحمد فراج، الطبعة الثانية 1407هـ/1987م، مطبعة حكومة الكويت. ص 59.

38 عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني الشافعي، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المناهج، الطبعة الأولى 1430هـ/2009م. ص 90.

39 بدر الدين بن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور محمد محمد داود- دار المنار. سنة 2000. ص 68.

40 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، الطبعة الثالثة 1417-1996، نشر مؤسسة الرسالة. الجزء الأول، ص 51.

41 عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران، ص 73.

42 بدر الدين بن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق الدكتور محمد محمد داود- دار المنار، طبعة 2000م، ص 68.

43 الرضي الإستربادي، شرح كافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي. الطبعة الأولى (1414 هـ /1993م) أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الجزء الأول ص 52.

44 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص 172.

45 نفسه. ص 172-172-175.

46 أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية. (د.ت) الجزء الأول، ص 109.

47 ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الطبعة الأولى 1382هـ، مطبعة شريعت، نشر دار الكوخ للطباعة والنشر. ص 189.

48 سورة طه الآية 86.

49 ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الطبعة الأولى 1382هـ، مطبعة شريعت، نشر دار الكوخ للطباعة والنشر.. ص 191-190

50 نفسه. ص 214

51 سورة طه الآية 91.

52 سورة هود الآية 118.

53 سورة مريم الآية 31.

54 سورة النور الآية 35.

55 سورة الإسراء الآية 8.

56 هذا البيت منسوب إلى أبي حية النميري.

57 سورة طه الآية 15.

58 البيتان منسوبان إلى شرف الدين أبي العباس محمد بن نصر الدين الحسين بن عنين الكوفي (549-640).

59 سورة النور الآية 44

60 سورة المزمل الآية 12

61 سورة المنافقون الآية 4

62 ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الطبعة الأولى 1382هـ، مطبعة شريعت، نشر دار الكوخ للطباعة والنشر. ص 230-218

63 سورة الإسراء الآية 37- سورة لقمان الآية 18.

64 سورة الأعراف الآية 12.

65 ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الطبعة الأولى 1382هـ، مطبعة شريعت، نشر دار الكوخ للطباعة والنشر. ص 236-237.

66 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، الطبعة الثالثة 1417-1996، نشر مؤسسة الرسالة. الجزء الثاني، ص 230-231.

67 نفسه. ص 231.

68 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص 189-190.

69 أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو. تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثالثة 1339هـ/1979م، مطبعة دار النفائس، بيروت. ص 135.

70 جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء السادس، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، منشورات مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1406هـ/1985م. ص 257.

71 مصطفى ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى 2004م/1425هـ. ص 177.

72 سبق الذكر أن من النحاة البصريين من جعله رافعا للمبتدأ فقط.

73 ابن إياز البغدادي، قواعد المطارحة في النحو، تقديم وتحقيق الدكتور يس أبو الهيجاء وشريف عبد الكريم النجار وعلي توفيق الحمد، الطبعة سنة 1432هـ/2011، مطبعة دار الأمر للنشر والتوزيع، إربد- الأردن. ص 99.

74 أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، المطبعة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1406هـ- 1988م. ص 225-226.

75 ابن إياز البغدادي قواعد المطارحة في النحو، تقديم وتحقيق الدكتور يس أبو الهيجاء وشريف عبد الكريم النجار وعلي توفيق الحمد، مطبعة دار الأمر للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، طبعة 1432هـ/2011، ص 99-100.

76 عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني الشافعي العوامل، المائة النحوية في أصول علم العربية، دار المناهج عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، الطبعة الأولى 1430هـ/2009م.ص 318.

77 ابن إياز البغدادي قواعد المطارحة في النحو، تقديم وتحقيق الدكتور يس أبو الهيجاء وشريف عبد الكريم النجار وعلي توفيق الحمد، مطبعة دار الأمر للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، طبعة 1432هـ/2011، ص 100.

78 السابق، ص 101.

79 سورة الإسراء، الآية 110.

80- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، طباعة مؤسسة الرسالة سنة 1413هـ / 1992 م ص 8-9.